



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

05 شباط (فبراير) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ اتفاقية تعاون بين غرفتي قطر والكويت

حضر التوقيع عن الجانب القطري مدير عام غرفة قطر صالح حمد الشرقي، وعن الجانب الكويتي مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت رباح عبد الرحمن الرباح.

وفي هذا السياق، لفت صالح الشرقي مدير عام غرفة قطر، إلى أن "اختيار الكويت لتكون ثالث محطات معرض "صنع في قطر" خارجياً، جاء تتويجاً للعلاقات الأخوية التاريخية التي تجمع بين قطر والكويت على كافة الصعد، وكذلك نظراً للعلاقات التجارية المتطورة بين القطاعين الخاصين في البلدين، وحرصاً من غرفة قطر على تعزيز التواصل بين التجار والمُصنّعين من قطر ونظرائهم من الكويت".

من جانبه أشاد رباح عبد الرحمن الرباح مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت، بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تجمع بين دولة قطر والكويت، لافتاً إلى عمق التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية. المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرّف)



وقعت غرفة قطر وغرفة تجارة وصناعة الكويت اتفاقية للتعاون والتنسيق بين الغرفتين في تنظيم معرض "صنع في قطر 2020"، والذي يُقام في الكويت خلال الفترة من 19 إلى 22 فبراير (شباط) 2020. جاء هذا الإعلان خلال مؤتمر صحفي عُقد بمقر غرفة الكويت، حيث

■ البحرين تتوقع نهوًا 2.7 في المئة



ذلك إيجاباً على جميع قطاعات الاقتصاد البحريني، لأنه سيرفع في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بشكل عام، مع الإشارة إلى أن انتعاش الاقتصادات الخليجية الأخرى سينعكس إيجابياً على الاقتصاد البحريني عن طريق القطاع المالي وقطاع السياحة.

إلى ذلك، من المتوقع أن يستمر قطاع السياحة في التحسن بسبب فعالية الخطة الاستراتيجية السياحية لدى مملكة البحرين، إذ إنها بدأت أن تستقطب سائحين من جميع أنحاء العالم، وخفض الاعتماد السابق على السائحين الخليجيين.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

توقعت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في البحرين، نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 2.7 في المائة خلال العام الحالي، مدفوعاً بنمو القطاع غير النفطي الذي يتوقع أن ينمو 3.1 في المئة خلال العام الحالي.

ووفقاً للتوقعات الحكومية فإن عدد زوار البحرين سيرتفع من 7 ملايين زائر إلى 15 مليون زائر بحلول عام 2022، في حين من المتوقع أن يشهد عام 2020 ارتفاعاً تدريجياً في أسعار النفط، بسبب فترة مطولة من استثمار ضعيف في القطاع، فضلاً عن توقعات بانتهاء الصراع التجاري الأميركي الصيني. وفي حالة ارتفاع أسعار النفط، سينعكس

■ انخفاض عجز الهيزان التجاري اللبناني



تنتج السلع البديلة لتلك المستوردة والمنتجات الموجهة للتصدير. وخلال العام 2019 بأكمله، شهد القطاع الخارجي انخفاضاً نسبياً في العجز التجاري بنسبة 8.9% مقارنة بعام 2018، حيث انخفض من 17.0 مليار دولار أميركي إلى 15.5 مليار دولار أميركي. وكان هذا الانخفاض في العجز التجاري نتيجة لارتفاع قوي في الصادرات بنسبة 26.5% إلى جانب انخفاض نسبي في نشاط الاستيراد بنسبة 3.7% في المئة، ووفقاً لذلك فقد بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات 19.4% خلال عام 2019، مرتفعة من 14.8% مقارنة بعام 2018.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادي، بتصرف)

أظهرت أحدث إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن مصلحة الجمارك اللبنانية للربع الرابع من عام 2019، انكماش صافي الواردات بنسبة 18.4%، إلى جانب نمو الصادرات بنسبة 22.8%، مما أدى إلى انخفاض العجز التجاري بنسبة 26.0%، وهو الأمر الذي من المرجح أن يستمر ويتطور أكثر خلال الأشهر القادمة.

ويعيش لبنان أزمة اقتصادية حادة، وإجراءات قاسية من جانب المصارف اللبنانية، انعكس على واقع الاستيراد من الخارج، وعلى هذا الأساس ينتظر مجلس الوزراء الجديد والذي من المتوقع أن ينال ثقة المجلس النيابي، الكثير من التحديات أبرزها تحفيز الإنتاج المحلي على حساب الواردات من خلال توفير حوافز للقطاعات التي

